اقتصاد

فلسطين تطالب بدعم مالي طارئ

رام الله ـ **العربي الجديد**

طالب رئيس الوزراء الفلسطيني محمد مصطفى المجتمع الدولي بالتدخل العاجل لمعالجة الأزمة المالية الفلسطينية، والضغط على إسرائيل لوقف قرصنة أموال الضرائب (المقاصة)، وإعادة الأموال المحتجزة، وتوفير حزمة دعم مالي طارئ ومباشر للميزانية وللحماية الاجتماعية للأسر الفقيرة والعمال الذين فقدوا وظائفهم بسبب العدوان، إلى جانب متأخرات القطاع الخاص المتراكمة. وأضاف مصطفى، في كلمته في الاجتماع الوزاري لشركاء فلسطين الدوليين، في بروكسل، أن «الحصار المالي يمثل انتهاكا صارخا للقوانين والاتفاقيات الدولية، وأن الانخفاض الكبير في إيراداتنا العامة، الناجم عن الانكماش الاقتصادي العام منذ بداية الحرب (على غزة)، والاقتطاعات الإسرائيلية غير القانونية المستمرة من إيراداتنا الضريبية، أدى إلى مزيد من استنزاف مواردنا المالية وأعاق قدرة الحكومة على تلبية احتياجات أبناء شعبنا». وتابع قائلاً، وفقاً لوكالة الأنباء الفلسطينية (وفا)، إن «الحكومة تركز في الوقت الحالي على تطوير وتنفيذ خطة شاملة للإغاثة العاجلة والإنعاش المبكر، لدعم 2,2 مليون مواطن في غزة. وتتضمن الخطة التي أعددناها التدخلات العاجلة على مرحلتين: الإغاثة الفورية، والتعافي في مرحلة مبكرة، بالتنسيق الكامل مع جميع الشركاء». وأشار إلى أنه «بجانب إغاثة أهلنا في قطاع غزة، فإن الإصلاح الإداري والمؤسسي يمثل أولوية من أولويات عمل الحكومة الفلسطينية، بغية تحسين جودة الخدمات العامة، وتكريس الشفافية، وتحقيق التنمية الاجتماعية والاقتصادية».

وأفرد رئيس الوزراء الفلسطيني جزءا من كلمته للحديث عن ضرورة توفير مخصصات مالية لأكثر من نصف مليون عاطل من العمل في الضفة الغربية وقطاع غزة منذ بدء العدوان الأخير على الشعب الفلسطيني، محذرا من خطورة الإجراءات الإسرائيلية بحق المؤسسات المصرفية الفلسطينية، والتي تهدد بحدوث انهيار مالي واقتصادي ستكون له عواقب وخيمة، كما جاء في تقرير البنك الدولي الأخير. وقال وزير الاقتصاد الفلسطيني محمد العامور، السبت الماضي، إن الاقتصاد الفلسطيني يواجه صدمة اقتصادية غير مسبوقة، تصاعدت حدتها بعد تشرين الأول/أكتوبر الماضي، بفعل العدوان والسياسة الإسرائيلية المتطرفة. وأوضح في بيان صدر عنه تعقيبا على تقرير للبنك الدولي بشأن تقييم أثر العدوان الإسرائيلي على الاقتصاد الفلسطيني في ظل استمرار العدوان الإسرائيلي والحصار المالي والاقتصادي، أن الإبادة الجماعية التي تنفذها حكومة الاحتلال والحصار المالي والاقتصادي يتسببان في انكماش اقتصادي وتعطل الحركة التجارية، ومن المتوقع أن يصل إلى 10%. وأشار إلى أن الاقتصاد يخسر يوميا نحو 20 مليون دولار من توقف الإنتاج بشكل كلي في قطاع غزة، وتعطله في الضفة الغربية، إلى جانب تعطل العمالة، والتراجع الحاد في النشاط الاقتصادي والقوة الشرائية. وحذر البنك الدولي، الجمعة الماضي، من أن السلطة الفلسطينية تواجه مخاطر «انهيار في المالية العامة، مع نضوب تدفقات الإيرادات والانخفاض الكبير في النشاط الاقتصادي على خلفية الحرب المتواصلة على قطاع غزة، منذ تشرين الأول/أكتوبر 2023».

هيونداي تخطط لأكبر اكتتاب في الهند

تخطط شركة السيارات الكورية هيونداي لأكبر اكتتاب عام أولي محتمل لوحدتها في الهند، حيث عينت كلاً من «كوتاك ماهيندرا بنك» و«مورغان ستانلي» مستشارين للاكتتاب، لينضما إلى كل من «سيتي غروب» و«إتش إس بي سي» و«جيه بي مورغان». من شأن الاكتتاب العام (طرح أسهم للجمهور) الذي تتراوح قيمته بين 2,5 مليار دولار إلى 3 مليارات دولار أن ينافس اكتتاب شركة التأمين على الحياة الهندية «Life Insurance Corp» خلال 2022، عندما جمعت حوالي 206 مليار روبية (2,5 مليار دولار)، وفق وكالة بلومبيرغ الأميركية، مشيرة إلى أنه إذا مضت الشركة الكورية الجنوبية قدماً في الاكتتاب العام الأولي، فإنها ستستخدم العائدات لتوسيع عملياتها في الدولة المرجح أن ينمو اقتصادها بنسبة 7% في السنة المالية 2024 وبالنسبة ذاتها في 2025 (وتبدأ السنة المالية في 1 إبريل/نيسان وتنتهي في 31 مارس/آذار).

عامل من شركة هيونداي في الهند يتفحص سيارات معدة للتصدير، اغسطس 2003 (فرانس برس)

أخبار مختصرة

تحايل على السقوف السعرية للدجاج في الأردن

دعت الجمعية الوطنية لحماية المستهلك في الأردن إلى اتخاذ الإجراءات اللازمة تجاه بعض التجار، الذين يتعمدون تقطيع الدجاج، بهدف «التحايل» وبيعه أعلى من السقوف السعرية التي حددتها وزارة الصناعة والتجارة أوائل مايو/أيار الجاري. وقال رئيس الجمعية محمد عبيدات، وفق ما نقلت وكالة الأنباء الأردنية «بترا» أمس الاثنين، إن الجمعية تلقت العديد من الشكاوى من مختلف محافظات المملكة حول عدم توفر كميات كافية من الدجاج بنوعيه الطازج والنثافات (الحي في محال بيع الدجاج)، ولجوء بعض التجار لتقطيع الدجاج وبيعه بأعلى من السقوف السعرية المحددة، إضافة لقلة الأوزان للدجاج الكامل المتوفر دون السقف السعري المحدد للكيلو غرام الواحد، وبيعه ضمن السقف السعري. وحددت وزارة الصناعة والتجارة والتموين سقوفاً سعرية لأسعار دجاج النثافات بواقع 1,7 دينار (2,39 دولار) للكيلو للمستهلك، و1,5 دينار باب المزرعة و1,6 دينار للموزعين، فيما حددت سقوفاً سعرية للدجاج الطازج بواقع 2,2 دينار للمستهلك.

استقرار مؤشر مناخ الأعمال في ألمانيا

أظهر تقرير صادر عن معهد «إيفو» للبحوث الاقتصادية في ألمانيا استقرار مؤشر مناخ الأعمال في أكبر اقتصاد في أوروبا خلال مايو/أيار الجاري عند مستوى 89,3 نقطة. وواصلت معنويات الشركات العاملة في القطاع الصناعي تحسنها للشهر الثالث على التوالي. وذكر كليمنز فويست، رئيس المعهد، في التقرير، أن الشركات الصناعية كانت متفائلة بدرجة أعلى هذا الشهر تجاه الأوضاع الحالية للأعمال، مع تراجع درجة التشاؤم بشأن الآفاق المستقبلية رغم استمرار انخفاض الطلبيات.

البرازيل أكبر وجهة للسيارات الكهربائية الصينية

احتفظت البرازيل بمكانتها أكبرَ وجهة للصادرات الصينية من السيارات الكهربائية والهجينة للشهر الثاني على التوالي، متفوقة على بلجيكا، وذلك تزامناً مع زيادة الشركات الصينية صادراتها إلى الوجهات غير الأوروبية بسبب التحقيقات الجارية بشأن دعم بكين المُصنعين. وأظهرت بيانات جمعية سيارة الركاب الصينية، التي صدرت أمس، ارتفاع صادرات السيارات الكهربائية والهجينة إلى البرازيل بمقدار 13 ضعفاً على أساس سنوي لتسجل 10163 مركبة في إبريل/نيسان.

أموال روسيا والعرب والبلطجة الأوروبية

مصطفى عبد السلام

من جديد، تشتعل الحرب المالية بين روسيا والغرب، ومعها تستعر حرب تجميد الأصول المالية بعد أن هدأت قليلاً، وعادت مجدداً لغة التهديد بتأميم أصول الشركات الأجنبية والأفراد. ساحة حرب هذه الأيام بدأت عقب قرار الاتحاد الأوروبي الأسبوع الجاري استخدام عائدات الأصول الروسية المجمدة لدى الاتحاد، لمساعدة أوكرانيا، في إعادة بناء جيشها. وفي حال تنفيذ القرار فإنه سيتم السطو على 20 مليار يورو قيمة عائدات أموال روسيا التي تم تجميدها عقب حرب أوكرانيا والبالغ قيمتها نحو 210 مليار يورو. ليست تلك الخطوة الأولى، فقد سبق للاتحاد أن ناقش استخدام الأصول الروسية لتمويل إعادة إعمار أوكرانيا والتي قدر البنك الدولي قيمتها بنحو 411 مليار دولار.

الولايات المتحدة كانت أكثر حدة من المفوضية الأوروبية، في التحرش بأموال روسيا، فعقب اندلاع حرب أوكرانيا وضعت واشنطن يدها على أموال روسيا في البنوك الأميركية، والتي قدرتها وزارة المالية الروسية بما يتراوح بين 300 مليار و350 مليار دولار، تعادل نصف احتياطيات الذهب والنقد الأجنبي.

ويوم 20 إبريل/نيسان 2024، وافق مجلس النواب الأميركي، على مشروع قانون بشأن مصادرة الأصول الروسية لمصلحة أوكرانيا. وفي فبراير/شباط، دعت وزيرة الخزانة جانيت يلين إلى مصادرة تلك الأموال. الغرب لا يزال يتحرش بروسيا مالياً. وعقب حرب أوكرانيا، سعى بكل الطرق إلى وضع يده على أموال روسيا لمنع استخدامها في تمويل الحرب، وضرب اقتصادها، خاصة أنه صاحب الخطوة قرارات أخرى منها حظر استيراد الغاز الروسي. بالتأكيد حكومة بوتين لن تقف مكتوفة الايدي في حال استمرار البلطجة الأميركية، صحيح أن قدرتها محدودة على الرد بالمثل إذا استولى الغرب على الأصول الروسية المجمدة بسبب قلة الاستثمارات الأجنبية والودائع الغربية داخل روسيا، لكن لا تزال هناك طرق يمكن لروسيا الرد بها وإلحاق الأذى بالمصالح الغربية. وبغض النظر عن التحرك الروسي والانتقام المحتمل فإن سمعة البنوك الغربية باتت على المحك، وفي حال استمرار الغرب في مصادرة أموال روسيا، فإن هذا يعد درساً قاسياً للاستثمارات والأموال العربية المودعة في بنوك الغرب والتي تقدر بأكثر من تريليون دولار. درس يقول إن أموالكم في البنوك الغربية ليست في مأمن، فإذا حدث خلاف معكم يتم وضع اليد عليها وتجميدها كما حدث مع دول مثل إيران وأفغانستان وفنزويلا والعراق. والتهديد بتجميد أموال السعودية في البنوك الأميركية عقب وقوع أحداث 11 سبتمبر، وكذا خلال فترة حكم ترامب.

الجزائر: خطة لزيادة إنتاج الغاز الطبيعي خلال 5 سنوات

الجزائر ـ **العربي الجديد**

تسعى الجزائر إلى زيادة إنتاجها السنوي من الغاز الطبيعي ببلوغ إنتاج حوالي 200 مليار متر مكعب سنويا خلال السنوات الخمس المقبلة، بحسب ما كشف عنه، أمس الأحد، وزير الطاقة والمناجم، محمد عرقاب. وحسب وكالة الأنباء الجزائرية أفاد عرقاب، في ندوة صحافية على هامش أشغال اجتماع وطني لمديري التوزيع لمجمع سونلغاز ومديري الطاقة والمناجم على مستوى الولايات، أن «الاستراتيجية الاستثمارية لشركة سوناطراك تهدف إلى الرفع من إنتاج الغاز الطبيعي في الخمس سنوات المقبلة إلى 200 مليار متر مكعب سنويا، وذلك تجسيدا لتوجيهات رئيس الجمهورية عبد المجيد تبون الذي أمر برفع كمية التصدير». وفي هذا الإطار، أوضح عرقاب أن «الهدف المحدد في أقرب الآجال، أي خلال مدة قصيرة لا تتعدى خمس سنوات، هو بلوغ الإنتاج 200 مليار متر مكعب من الغاز الطبيعي، وذلك لتغطية الطلب المتزايد على المستوى الداخلي ورفع الكمية الموجهة للتصدير». ولفت الوزير إلى أن «متوسط الإنتاج السنوي من الغاز الطبيعي بلغ خلال السنوات الأخيرة ما قيمته 137 مليار متر مكعب». وفي هذا السياق أكد الوزير أن استهلاك الغاز الطبيعي في الجزائر، الذي يعد مؤشرا إيجابيا، يشهد تنامي، خاصة بعد دخول أكثر من 1400 مصنع جديد دائرة الاستغلال في الفترة 2023-2024، بالإضافة إلى إنجازات قطاع السكن الذي يوزع أكثر من 500 ألف وحدة سكنية في السنة»، مما يستوجب «توفير الغاز الطبيعي ومواكبة التنمية الاقتصادية التي تشهدها البلاد على كل المستويات». وبهذا الشأن، أبرز عرقاب أهمية زيادة إنتاج المحروقات خلال السنوات المقبلة، لافتا إلى أن «عقود الشراكة التي أبرمها مؤخرا مجمع سوناطراك مع الشركات العالمية الكبرى في إطار أحكام قانون المحروقات الجديد تندرج في هذا المسعى، وأن العمل جار حاليا لتحقيق استكشافات جديدة».

وتقدر صادرات الجزائر من الغاز ما بين 52 و56 مليار متر مكعب، فيما شهد عام 2023 زيادة صادرات الغاز المسال بنحو 13,4 مليون طن، وهو ما كرس مكانة الدولة «مموناً موثوقاً» وجعل منها أكبر مصدر للوقود الأزرق في أفريقيا، متخطية نيجيريا، مع نسبة نمو في هذه الصادرات هي الأعلى عربيا، حسب منظمة الأقطار العربية المصدرة للبترول «أوابك».

اسواق

تسعيرة القمح تفجر احتجاجات في شمال سورية

شهدت مناطق شمال شرقي سورية احتجاجات شعبية غاضبة بسبب التسعيرة المنخفضة لشراء القمح من الفلاحين التي حدد تها «الإدارة الذاتية»

القامشلي ـ **مدين عليان**
غازي عنتاب ـ **محمد امين**

فجّرت تسعيرة حددتها الإدارة الذاتية في شمال شرقي سورية لشراء القمح من الفلاحين، غضبا واسعا تجلى في احتجاجات واعتصامات شعبية تطالب هذه الإدارة، وهي الذراع الإدارية لـ «قوات سوريا الديمقراطية»، بالتراجع عن هذه التسعيرة التي لا تغطي حتى تكاليف الإنتاج. «هذه التسعيرة مجحفة وظالمة بحق الفلاحين الذين يتعبون طيلة عام»، يقول الفلاح فهد العلي في ريف الحسكة في أقصى الشمال الشرقي من سورية. وأضاف في حديث مع «العربي الجديد»: كنا ننتظر سعراً أعلى من سعر الموسم الفائت، وإذ نحن أمام ثمن أقل رغم أن تكاليف الإنتاج تضاعفت عن الموسم الفائت.

أدنى من سعر النظام

وحددت هيئة الزراعة والري لشمال وشرق سورية، التابعة للإدارة الذاتية، أول من أمس الأحد تسعيرة شراء الكيلوغرام الواحد من القمح من المزارعين بـ 31 سنتا أميركيا للكيلو الواحد للموسم الزراعي 2024، وهي أدنى من السعر الذي حدده النظام السوري، والذي بلغ 36 سنتا، أي ما يعادل 5500 ليرة سورية. وجاء السعر الذي حددته الإدارة أدنى من تسعيرة الإدارة الذاتية نفسها للموسم الماضي، والتي بلغت 43 سنتا للكيلوغرام الواحد، فضلاً عن أن التسعيرة تخضع لنظام الدرجات العددية، ما يعني إمكانية تخفيض السعر عند الشراء حسب نوعية ونظافة المحصول ونسبة الشوائب فيه. وشهدت عديد المناطق الخاضعة لسيطرة قوات سوريا الديمقراطية (قسد) احتجاجات على تسعيرة القمح المنخفضة، وخاصة في محافظات دير الزور والحسكة والرقة، وهي الأكثر إنتاجا لهذا المحصول الذي يُوصف في سورية بـ «الاستراتيجي».

وتجمع عشرات المزارعين، أمس الاثنين، أمام مبنى شركة تطوير المجتمع الزراعي في منطقة المعامل في ريف دير الزور، احتجاجاً على تسعيرة القمح التي أصدرتها «الإدارة الذاتية»، كما شهدت بلدتا البوموصعة والصعوة بريف دير الزور الغربي، احتجاجات من قبل الأهالي رفضاً للقرار. وفي الحسكة شمال شرقي سورية تظاهر مزارعون في مدينة عامودا بريف الحسكة معلنين عن اعتصام تنديداً بالقرار الذي اعتبروه جائراً بحقهم، مشيرين إلى أنه «يقتلنا» في لافتات رفعوها. وأكدوا أن الاعتصام «مفتوح» حتى تحقيق مطالبهم المتعلقة بتعديل تسعيرة القمح. وكذا الحال في محافظة الرقة التي شهدت أول من أمس الأحد احتجاجات مشابهة عند المدخل الغربي لمدينة الرقة، إضافة إلى وقفات احتجاجية في مدينتي الطبقة والمنصورة بالريف الغربي.

مطالب بالتراجع عن القرار

حمل المحتجون لافتات تدعو الإدارة للتراجع عن قرارها والا «تتلاعب بأرزاق أولادنا»، كما يقول الفلاح أبو رضوان في ريف القامشلي لـ «العربي الجديد»، مضيفا: وكانهم يريدون منا ترك اراضينا والهجرة كما فعل الملايين من السوريين. وتابع أبو رضوان بنبرة غضب واضحة: عندما رفعوا سعر المازوت وربطة الخبز قالوا إن سعر كيلو القمح هذه السنة سيكون مناسبا، ولكن المفاجأة جاءت بتسعيرة غير مقبولة أبدا. وتابع: «هم باعونا السماد بـ 600 دولار للطن الواحد، والمازوت بـ 4700 ليرة للتر الواحد (الدولار = 14500)، في المقابل كان يجب أن يكون سعر شراء القمح مناسبا ويترك هامش ربح للفلاح كي يعيش، إذا بقيت الأوضاع في المنطقة كما هي فسنتوقف عن زراعة القمح وننتجه إلى زراعة الكمون والكزبرة والحلبة وحبة البركة».

إلى ذلك، عبّر الفلاح محمود الهندي في منطقة تل حميس بريف الحسكة عن غضبه وسخطه على التسعيرة المعتمدة للقمح في شمال شرقي سورية، مشيرا في حديث مع «العربي الجديد» إلى أن «سعر كيلو القمح في عام 2022 بلغ 55 سنتا، وفي العام الفائت 43 سنتا»، مضيفا: كان الأولى أن يرتفع السعر لا أن يهبط. الغضب يملأ صدور الفلاحين بسبب عدم الإنصاف وهم من يعملون ليل نهار لتوفير القمح للناس. من جانبه، قال الفلاح محمد بوزان من ريف عين العرب/ كوباني في ريف حلب الشمالي الشرقي في حديث مع «العربي الجديد»: «كنا نأمل أن يكون السعر 50 سنتا على الأقل. كيف سنعيش بعد هذه الخسارة؟». وفضّل بالقول: أعطتنا الإدارة خلال الموسم دفعتين من المازوت للسقاية ونحن كنا بحاجة إلى ثلاث دفعات من المازوت، لهذا بدل أن ينتج الهكتار نحو 45 كيسا لن ينتج أكثر من 25 كيسا. ولفت إلى أن «سعر 31 سنتا هي للنخب الأول، أما النخب الثاني فسيكون أقل من 28 سنتا. خسارتنا فادحة للأسف».

ريف الرقة الغربي

في ريف الرقة الغربي، حيث تعد زراعة القمح رئيسية لدى الفلاحين، يسود الغضب قراء الممتدة على شاطئ الفرات جراء التسعيرة الجديدة من قبل الإدارة الذاتية غير المتوقعة. يقول زكريا ح في حديث مع «العربي الجديد»: تكاليف هذا الموسم عالية جدا بدءا من الفلاحة، ومرورا بالبذار والسماد والسقاية وانتهاء بالحصاد والتحميل إلى مراكز الاستلام، فضلا عن تعب الفلاح وأولاده طيلة أكثر من ستة أشهر. وبيّن أن تكلفة الدونم الواحد من القمح المروي تصل إلى أكثر من 100 دولار، والإنتاج المتوقع نحو 300 كيلوغرام، ما يعني أن سعر الشراء الذي حددته الإدارة لا يغطي الفلاح أي هامش ربح، بل على العكس لا يغطي حتى التكاليف. ويعتقد أن هناك اتفاقا بين فاعلين بالإدارة وبين التجار في المنطقة، مضيفا أن سعر الإدارة سيدفعنا إلى بيع الإنتاج للتجار، والذين غالبا سيدفعون أكثر للفلاح. حتى حكومة النظام تنصف الفلاحين أكثر من الإدارة الذاتية. وتابع: القمح مصدر دخلنا الوحيد. هناك من يتلاعب برزقنا، ولن نسكت على ذلك.

شبهات صفقة مع النظام

تناقلت مواقع إخبارية سورية معارضة تقارير عن «صفقة» أبرمت بين النظام السوري والإدارة الذاتية، تورد الأخيرة بموجبها نصف مليون طن من القمح بسعر 36 سنتاً للنظام على عدة دفعات. ولكن لم يتسن التأكد من مصادر موثوقة في الإدارة الذاتية حول صحة هذه التقارير. ومنذ عام 2014، خرجت المحافظات الرئيسية المنتجة للقمح في سورية، وهي الرقة ودير الزور والحسكة وريف حلب الشرقي، عن سيطرة النظام، وهو ما خلق له العديد من الأزمات التي اضطرته إلى الاستيراد لسد حاجة السوق في مناطق سيطرته. وتعليقا على السعر الذي حددته الإدارة الذاتية لشراء القمح رأى الخبير الزراعي إبراهيم مسلم، في حديث مع «العربي الجديد» أنه «كان من المفترض على الإدارة الذاتية عدم مقارنة سعر الموسم الحالي مع الفائت بالليرة السورية»، مضيفاً: هناك واقع معيشي صعب في شمال شرقي سورية. وبيّن مسلم وهو من أبناء الشمال الشرقي من سورية، أن القمح المحلي «ذهب بكل معنى الكلمة»، مضيفاً أن درجات الحرارة تلعب دورا في نوعية القمح، ومناخ سورية المتوسطي أقل حرارة من الدول المنتجة للقمح في المنطقة، لذا القيمة الغذائية للقمح السوري جيدة مقارنة بغيره.

الشمال الغربي

وفي السياق، لا يقتصر الغضب على الشمال الشرقي من سورية، بل انتقل إلى شمالها الغربي نتيجة التسعيرة التي حددتها هيئة تحرير الشام لشراء القمح من الفلاحين، والتي لا تختلف عن تسعيرة الإدارة الذاتية، إذ قررت شراء طن القمح من الفلاحين بـ 320 دولارا أميركيا، أي بنقص 10 دولارات عن سعر العام الفائت. وفي هذا الصدد، أوضح الفلاح موسى يسوف في حديث مع «العربي الجديد» أن «الهكتار المستأجر في منطقة الآثارب غربي حلب يكلف نحو 2000 دولار»، مضيفا أن السعر المحدد من الهيئة للشراء لا يغطي التكاليف. ومنذ عام 2011، دخلت زراعة القمح في سورية، والتي كانت من أبرز الزراعات الاستراتيجية مع القطن، دائرة الخطر، بعد تراجع الإنتاج بشكل دراماتيكي، من أكثر من 4 ملايين طن في الموسم، وهو ما كان يكفي الاستهلاك المحلي ويفيض قسم منه للتصدير، إلى نحو مليون و200 ألف طن، في أكثر من موسم خلال السنوات الماضية.

يسير فوق كومة قمح بعد الحصاد في حقل بالرقة، 23 مايو 2024 (دليل سليمان/فرانس برس)

سعر كيلو القمح كان 55 سنتاً عام 2022 وهذه السنة 31 سنتاً

سيطرة على المحافظات الزراعية

تسيطر الإدارة الذاتية على المحافظات الرئيسية المنتجة للقمح في سورية، وهي الرقة ودير الزور والحسكة وريف حلب الشرقي. وكانت الإدارة الذاتية أشارت مطلع يونيو/ حزيران الماضي إلى أن إنتاج القمح في موسم الحصاد الفائت 2023، في حين بلغ إجمالي المساحة المزروعة في سورية بمحصول القمح في الموسم الفائت قرابة مليون و336 ألفا و926 هكتاراً، موزّعة على 278 ألفا و507 هكتارات مروية، و241 ألفا و105 هكتارات بعلية.

تشغيل

نظام للموارد البشرية يُقلق الموظفين المغتربين الأردنيين

أبدى المغتربون الأردنيون الحاصلون على إجازات بدون راتب من وظائفهم الحكومية مخاوفهم من نظام الموارد البشرية المرتقب تطبيقه قريباً، والذي وضع محددات جديدة للحصول على الإجازات

عمّان ـ **زيد الدبيسية**

فيما ترى الحكومة الأردنية أن نظام الموارد البشرية الذي ينتظر تطبيقه قريبا يمثل خطوة إصلاحية تساهم في تطوير وتعزيز أداء القطاع العام ومعالجة الاختلالات التي يعاني منها، بجزم مراقبون أن ذلك سيضر بعشرات الآلاف من الحاصلين على إجازات بدون راتب من وظائفهم الحكومية ويعطلون في الخارج لتحسين أوضاعهم المعيشية لتدني الرواتب التي يتقاضونها في أعمالهم داخل الأردن. كما يرون أن ذلك سيؤدي إلى تراجع تحويلات الأردنيين العاملين في الخارج، ما يؤثر سلبا على التدفقات المالية للبلاد وعلى العديد من القطاعات. ويموجب النظام الجديد، فإن الإجازة بدون راتب لموظفي القطاع العام سيعاد تنظيمها وستكون لمدد محددة، كما قال نائب رئيس الوزراء الأردني ناصر الشريدة. وكانت الإجازة بدون راتب قبل إقرار النظام مفتوحة لموظفي الحكومة بحيث يستطيع الموظف الحصول على إجازة لأي مدة يريدها دون وجود تحديد لها، وهو ما وجده كثيرون فرصة لتحسين أوضاعهم من خلال العمل في الخارج، لدرجة أن بعضهم بمضي عشر سنوات وأكثر في الخارج وهو حاصل على إجازة بدون راتب. ويأتي نظام الموارد البشرية في إطار خطة إصلاح القطاع العام ورفع كفاءة الوظيفة العامة وتحفيز الكفاءات. كما تستهدف الحكومة من خططها الإصلاحية الحد من البطالة التي بلغت 22%، وفقا لآخر بيانات رسمية صادرة عن دائرة الإحصاءات العامة، فيما تجاوزت قبل عدة سنوات 25% إبان جائحة كورونا وتداعياتها. وقال الخبير الاقتصادي حسام عايش لـ «العربي الجديد»، إن هنالك تداعيات قد تنجم بعد تطبيق نظام الموارد البشرية الجديد، حيث سيفقد عشرات الآلاف وظائفهم في الخارج وسيعودون إلى بلدهم، وبالتالي سترتفع نسبة البطالة، وأيضا ستتراجع تحويلات المغتربين العاملين في الخارج. وأضاف أن عددا كبيرا من الحاصلين على إجازات بدون راتب يعملون في الخارج ويشكلون نسبة كبيرة من إجمالي المغتربين، وخاصة إذا ما أضيفت عائلاتهم وتحويلاتهم المالية التي تساهم في تنشيط قطاعات أساسية، مثل التجارة والسياحة والعقارات والخدمات وغيرها.

كما أن معدل الإنفاق على الحاجات الأساسية، بحسب الخبير عايش، يرتفع بشكل واضح نظرا لارتفاع رواتب المغتربين وأجورهم، ويجب التنبه إلى هذه المعطيات مسبقا قبل تطبيق النظام الجديد وما قد ينجم عنه من اختلالات مباشرة. أما الخبير محمد أبو غزلة فقال في تعليق له على النظام الجديد: «تخرج علينا الحكومة الحالية وقبل رحيلها بمخرجات تثقل كاهل الوطن، وتطل علينا بمخرجات لا تمت إلى ما هدفت إليه الرؤية الاقتصادية 2033 في مساري تحديث القطاع الإداري العام والاقتصاد». وأشار إلى أنه بموجب النظام الجديد للموارد البشرية فإن عملية الإجازة بدون راتب لم تعد موجودة، وهي بحكم الملغاة، وحتى الإجازة الممددة ستكون مقيدة بصلاحيات الرؤساء المباشرين تحت مسمى المصلحة العامة، وهذا يسير أيضاً باتجاه معاكس لمخرجات الرؤية الاقتصادية في الاستفادة من الكفاءات الأردنية، وأكد أن الادعاء أنه سيعاد تنظيم الإجازة بدون راتب على المغتربين للموظفين الأردنيين المغتربين، الذين يزيد عددهم عن 300 ألف موظف، جلهم من قطاعي التعليم والصحة. نفس الاتجاه يسير فيه رئيس المرصد العمالي أحمد عوض الذي قال لـ «العربي الجديد»، إن وقف الإجازات بدون راتب وتحديدها بمدة قصيرة ستكون له انعكاسات سلبية على تحويلات المغتربين وعلى القطاعات الاقتصادية المختلفة، وأشار إلى أن ذلك سيؤدي إلى ارتفاع نسبة البطالة، كون الذين يحصلون على إجازات بدون راتب يتم تعيين آخرين مكانهم في هذه الوظائف ولو لعدة سنوات، فيما الآن سيضطر كثيرون إلى الاستمرار بوظائفهم دون البحث عن فرص أخرى سواء في الداخل أو الخارج.

تستهدف الحكومة الحد من البطالة البالغة 22% (فرانس برس)

معيشة

الرغيف في اليمن يزداد نحافة

عدن ـ **محمد راجح**

تسود مخاوف واسعة في اليمن من تبعات الأزمات الاقتصادية والنقدية والتوترات المتصاعدة في البحر الأحمر، التي تتمثل آخر فصولها بالجدل الذي تشهده بعض المدن اليمنية بشأن تسعيرة وحجم رغيف الخبز. القلق الذي يساور كثيراً من اليمنيين يترکز حول رغيف الخبز وقرص «الروتي» (من أنواع الخبز) إذ تلجأ الأفران العاملة في بعض المدن اليمنية إلى تقليص حجم الخبز للتعامل مع ارتفاع أسعار وتكاليف مواد إعداده، واستيعاب ما تفرضه السلطات عليها من قرارات تتعلق بطرق البيع التي تلزمها غالباً باعتماد طريقة البيع بالكيلوغرام، بالأخص رغيف الخبز الذي يجري الاعتماد عليه بدرجة رئيسية في وجبة الغداء من قبل كثير من الأسر التي تواجه صعوبة بالغة في إنتاج الخبز المنزلي.

المواطن أديب الشرجبي، من سكان صنعاء، يقول لـ «العربي الجديد»، إن هناك زيادة متصاعدة في الكمية التي يشتريها من أقراص «الروتي»، بسبب النحافة التي تطرأ عليه، وزادت بشكل كبير منذ مطلع العام الحالي. هذا التدهور جعل المواطن إبراهيم غيلان يشبّه حجم قرص «الروتي» بأنه أصبح مثل «القلم»، بالنظر إلى التقلّص الذي شهده مؤخراً في حجمه.

في حين يؤكد المواطن غيث المعمري، من سكان مدينة تعز لـ «العربي الجديد»، أن معظم الأسر لم تعد قادرة على مواجهة أي زيادة في أسعار الخبز و«الروتي»، حتى لو كانت بسيطة ومحدودة ومرتبطة بمعايير تتعلق بالأحجام والأوزان.

يأتي ذلك، في الوقت الذي تعيش فيه مدينة تعز جنوب غربي اليمن، على وقع أزمة مفاجئة حول تسعيرة رغيف الخبز من قبل السلطة المحلية، وتعميمها الإلزامي الذي حدد سعر قرص الروتي الواحد بنحو 60 ريالاً، وسعر الثلاثة أقراص بـ200 ريال، وكذا سعر الكيلوغرام بنحو 1400 ريال، وما رافق ذلك من جدل وتذمر من قبل المواطنين الذين يؤكدون عدم وجود أي مبررات لهذه التسعيرة التي نتج عنها زيادة 20 ريالاً إضافية في سعر الثلاثة أقراص من الروتي (الدولار = نحو 1740 ريالاً). ويرصد «العربي الجديد»، الذي استطلع أحوال عينة من الأسر في نحو 7 محافظات يمنية، تقلص نشاط مطابخها في إنتاج الخبز المنزلي. ويشير ذلك إلى تزايد اعتماد اليمنيين بشكل كبير، بنحو 70%، على شراء رغيف الخبز و«الروتي» لما تبقى من الوجبات، الأمر الذي يجعلهم معرضين للصدمات الناتجة عن أي أزمة عابرة، تؤدي إلى ارتفاع أسعار الغذاء، وانعكاسها على تكاليف وحجم الرغيف، بحسب مراقبين.

خبير التغذية عبد الرحمن السنباني، يقول لـ «العربي الجديد»، إن هناك تغيراً كبيراً في النمط الغذائي لليمنيين، بسبب انعكاسات الأزمة الاقتصادية الناتجة عن الصراع في البلاد، لافتاً إلى نقطة مهمة في هذا الصدد تتعلق بوضعية القمح والدقيق المستورد، حيث إن هناك كميات رديئة تدخل اليمن من وقت لآخر وهي غير صالحة للاستخدام الآدمي.

الباحث الاقتصادي جمال راوح، يلفت في حديثه لـ «العربي الجديد» إلى أن الأزمة أصبحت تطاول ليس فقط المدن، بل أيضاً المناطق الريفية، حيث تتركز النسبة الأكبر من السكان في اليمن، مع تراجع إنتاج الحبوب التي كانت تلبي احتياجاتها الغذائية بنسبة كبيرة، حيث كانت تزرع كثيراً من أصناف الحبوب، مثل الشعير والحنطة والذرة والدخن، وما تتميز به من تعدد أنواع المخبوزات المنتجة منها، وتزايد الاعتماد على الدقيق المستورد في إنتاج الخبز، بالنسبة للأسر الفقيرة. وسجلت واردات الوقود والغذاء إلى موانئ الحديدة، التي عادت للاستحواذ على النسبة الأكبر من واردات اليمن، في الربع الأول من العام الجاري 2024، ارتفاعاً ملحوظاً بنحو 30% مقارنة بالفترة نفسها من العام الماضي 2023، وفق تقارير رسمية.

في السياق، يشير برنامج الأغذية العالمي، وفق نتائج أحدث استطلاع أعلن عنه مطلع مايو/ أيار، إلى توسع معدل انتشار عدم كفاية استهلاك الغذاء في اليمن، مع وجود حوالي 55% من الأسر التي لا تستطيع الوصول إلى الغذاء الكافي. البنك وصندوق النقد الدوليان يواصلان من ناحيتهما رسم صورة مقلقة حول الوضع في اليمن خلال الفترة الحالية، جراء التصعيد في البحر الأحمر الذي استعاد نسقه المتصاعد خلال الأيام القليلة الماضية، والذي يُمكن أن يؤثر سلباً بالنشاط الاقتصادي، من خلال قنوات التجارية والمالية، إلى جانب تأثره بانخفاض الدعم الخارجي، الذي يشمل المساعدات الإنسانية.

بروفايل

بدأ المصرفي الكويتي محمد العثمان مسيرته المهنية في قطاع المصارف عام 1997 في أول بنك تأسس في بلاده وهو الكويت الوطني، وتوج بالعديد من الجوائز الدولية، منها جائزة مجلة «ميد» العالمية لـ«أفضل مصرفي في الشرق الأوسط»

(الإنترنت)

محمد العثمان

مسقط ـ **كريم رمضان**

سلط تتويج مدير عام مجموعة الخدمات المصرفية والرقمية الشخصية في بنك الكويت الوطني (NBK) محمد العثمان بجائزة مجلة «ميد» العالمية لـ«أفضل مصرفي في الشرق الأوسط»، للعام الثالث على التوالي، الضوء على الدور الذي قام به في قيادة الابتكار المصرفي في بلاده والذي جاء انعكاساً لسنوات من العمل في تطوير القطاع المالي بالبلد الخليجي. وجاء تكرار تتويجه بالجائزة من واقع مساهمته الفعالة في تنفيذ استراتيجيات كان لها تأثير كبير على المشهد المصرفي الكويتي والإقليمي، وفقاً لما أوردته المجلة العالمية. ولد العثمان في الكويت في عام 1970 وأكمل دراسته الثانوية في عام 1988، ثم حصل على درجة البكالوريوس في إدارة الأعمال من جامعة الكويت في عام 1992، وتابع دراساته العليا وحصل على ماجستير في إدارة الأعمال (MBA) من جامعة هارفارد في عام 1996. بدأ العثمان مسيرته المهنية عام 1997 في أول بنك تأسس في بلاده وهو الكويت الوطني، إذ انضم إلى البنك موظفاً مبتدئاً في قسم القروض، غير أن قدراته التحليلية سرعان ما ساهمت في ترقيته إلى مناصب إدارية عليا، وبحلول عام 2000، أصبح مديراً لقسم القروض الشخصية بعدما عمل على تطوير وتحسين العمليات لتلبية احتياجات العملاء بشكل أكثر فعالية. وخلال هذه الفترة، اكتسب العثمان خبرة واسعة في مختلف جوانب العمل المصرفي، من إدارة القروض إلى تطوير المنتجات المالية، حتى تولى، عام 2010، منصب مدير عام مجموعة الخدمات المصرفية والرقمية الشخصية التي حقق فيها إنجازات ساهمت في تتويجه المتكرر بجائزة الابتكار المصرفي العالمية. أحد أهم تلك الإنجازات تمثلت في دور العثمان في قيادة مشروع التحول الرقمي في بنك الكويت الوطني، إذ أدرك العثمان مبكراً أهمية الرقمنة في تحسين كفاءة العمليات المصرفية وتقديم خدمات مبتكرة للعملاء.

الخدمات الرقمية

رؤية العثمان لم تقتصر على السوق المحلية فقط، بل عمل بجد لتوسيع نطاق عمليات بنك الكويت الوطني على المستوى الإقليمي والدولي، وفي عام 2013، قاد فريقاً من المحترفين لوضع استراتيجيات توسعية ناجحة، ما أدى إلى افتتاح فروع جديدة للبنك في عدة دول، منها الإمارات العربية المتحدة وقطر والمملكة العربية السعودية. وتضمنت هذه الخطوات الاستراتيجية أيضاً تقديم خدمات جديدة ومبتكرة تتناسب مع احتياجات الأسواق المختلفة، ما عزز من حضور البنك على الساحة الدولية وزاد من تنافسيته. وتقديراً لإسهاماته في القطاع المصرفي، حصل العثمان على العديد من الجوائز والتكريمات، ولم تكن جائزة «أفضل مصرفي» من مجلة «ميد» في 2021، و2022، و2023 سوى واحدة من العديد من الجوائز التي حصل عليها خلال مسيرته المهنية، إذ كُرّم من قبل عدة جهات دولية ومحلية بجوائز أخرى، منها جائزة «القيادة المصرفية» من الاتحاد الدولي للمصرفيين في عام 2018، وجائزة «التميز في الابتكار» من مؤسسة النقد العربي السعودي في عام 2019.

المسؤولية الاجتماعية

وإلى جانب دوره المهني، يلعب العثمان دوراً فعالاً في المسؤولية الاجتماعية، إذ يؤمن بأهمية رد الجميل للمجتمع والمساهمة في تطوير الأجيال القادمة، إذ أطلق بنك الكويت الوطني العديد من البرامج الاجتماعية التي تهدف إلى تحسين جودة الحياة وتعزيز التعليم والرعاية الصحية، منها برنامج «التعليم للجميع» في عام 2016، الذي استهدف دعم التعليم في المجتمعات المحلية من خلال توفير منح دراسية وتقديم الدعم المالي للمدارس. وشملت المبادرة التركيز على رفع مستوى التقنية في التعليم، عبر إدخال الأدوات التكنولوجية الحديثة مثل السبورة الذكية وبرامج المعلوماتية لتعزيز التعلم النشط، حسب ما أورد موقع منظمة الأمم المتحدة للتربية والعلم والثقافة (يونسكو).

ويرى العثمان أن عملية التطوير التقني المستمرة من شأنها تحسين تجربة العملاء وتعزيز الكفاءة التشغيلية للبنك، ما يمكنه من تقديم خدمات أكثر تنافسية ومبتكرة.

أخبار

المغرب يسعى إلى دخول قطاع صناعة الطائرات

بعد نجاح المغرب في صناعة السيارات عالمياً، واستقطاب شركات من آسيا وأوروبا لغرض تصنيع المركبات وتجميعها، تحولت الأنظار إلى قطاع الطيران. واستطاع المغرب خلال السنوات القليلة الماضية استقطاب العديد من الشركات الدولية للاستثمار في صناعة الطائرات، ليصل عددها اليوم في المغرب إلى 142 شركة عاملة في قطاع الطيران، توفر نحو 20 ألف فرصة عمل. وفاقت صادرات قطاع الطيران في البلاد 21 مليار درهم (2,1 مليار دولار)، عام 2022، مقابل 15 مليار درهم (1,5 مليار دولار)، خلال 2021، بنمو 40%. ويطمح المغرب إلى صناعة طائرة كاملة ستقلع من المغرب لأول مرة، وفق وزير الصناعة والتجارة رياض مزور، خاصة أن البلاد ضمن لائحة الدول العشر المصنعة لأجزاء الطائرات دولياً. كما صادقت الحكومة المغربية، خلال إبريل/ نيسان الماضي، على مشروع مرسوم يتعلق بتصميم الطائرات وإنتاجها، يتم بموجبه تحديد معايير تصميم الطائرات وإنتاجها وصيانتها.

تراجع مؤشر بورصة مسقط

أنهى المؤشر العام لبورصة مسقط «مسقط 30» تعاملات أمس الاثنين، متراجعاً بنسبة 0,32 في المائة بإقفاله عند مستوى 4790,51 نقطة، خاسراً 15,19 نقطة، مقارنة بمستوياته في جلسة أول من أمس الأحد. وانخفض المؤشر العام؛ بضغط أسهم القطاعين المالي والخدمات، وتراجع الأول بنسبة 0,65 في المائة؛ مع تقدم سهم البنك الأهلي على المتراجعين اليوم بنسبة 5,56

في المائة، وتراجع سهم تأجير للتمويل بنسبة 3,77 في المائة. وتراجع مؤشر الخدمات بنسبة 0,13 في المائة، بضغط سهم مسندم للطاقة المتراجع بنسبة 3,57 في المائة، وتراجع سهم الباطنة للطاقة بنسبة 1,32 في المائة. وحد من تراجع قطاع الخدمات صدارة سهم بركاء لتحلية المياه للرابحين بنسبة 2,42 في المائة. وعلى الجانب الآخر، ارتفع مؤشر قطاع الصناعة بنسبة 0,03 في المائة؛ بدعم سهم المطاحن العمانية المرتفع بنسبة 1,29 بالمائة، وارتفع ريسوت للأسمنت بنسبة 0,81 في المائة.

مصر إخلاء سبيل عاملَين

أعلنت دار الخدمات النقابية والعمالية المصرية، إخلاء سبيل العاملين وائل أبو زيد ومحمد طلبة، في شركة غزل المحلة مساء أول من أمس الأحد، 26 مايو/ أيار 2024. وأخلي سبيل عاملي غزل المحلة، على ذمة القضية 717 لسنة 2024. وكان قد ألقي القبض عليهما منذ أكثر من ثلاثة أشهر، على خلفية اشتراكهما في إضراب عمال شركة غزل المحلة للمطالبة بتطبيق قرار رئيس الجمهورية برفع الحد الأدنى للأجور للعاملين في الحكومة على عمال شركات قطاع الأعمال العام. ورغم اعتراف الحكومة بمشروعية مطالب العمال واستجابتها لها جزئياً بصدور قرار وزير قطاع الأعمال العام برفع الحد الأدنى للدخل لعمال قطاع الأعمال العام إلى 6000 آلاف جنيه شهرياً، ورغم عودة عمال غزل المحلة إلى العمل في 29 فبراير/ شباط الماضي، أبقت العاملين قيد الحبس الاحتياطي، بعد أن جرى توجيه اتهامات إليهما بالانضمام إلى جماعة إرهابية، ونشر أخبار كاذبة، حتى جرى إخلاء سبيلهما مساء الأحد 26 مايو/أيار.

مال وسياسة

تتسع ضغوط حركات المقاطعة والنشطاء الدوليين، لعزل إسرائيل عن الكيانات التمويلية والاستثمارية العالمية، على رأسها صندوق الثروة في النرويج البالغ حجمه 1,7 تريليون دولار، الذي يعد أكبر صندوق سيادي في العالم، وهو ما تخشاه تل أبيب، لتداعيات ذلك على اقتصادها الذي أنهكته الحرب المستمرة على غزة

إسرائيل منبوذة اقتصادياً

تل أبيب تخشى سحب الصندوق النرويجي استثماراته

القدس المحتلة ـ **العربي الجديد**

يسيطر القلق على الأوساط الاقتصادية الإسرائيلية من احتمال سحب صندوق الثروة السيادي في النرويج، وهو الأكبر عالمياً، استثماراته من الشركات الإسرائيلية، على خلفية تصاعد الإدانات الدولية لجرائم الحرب التي يرتكبها جيش الاحتلال للشهر الثامن على التوالي بحق الفلسطينيين في غزة، ما يجعل دولة الاحتلال منبوذة استثمارياً وبعمّق متاعب اقتصادها الذي أنهكه بالأساس الإنفاق المتصاعد على الحرب، وتراجع مختلف الأنشطة الاقتصادية، وخفض التصنيف الائتماني. وسبق أن اتخذ صندوق الثروة السيادي في النرويج قرارات في السنوات الماضية بسحب استثماراته في شركات مرتبطة بمستوطنات إسرائيلية في الضفة الغربية، لكن الضغوط هذه الفترة تتزايد على الصندوق لاتخاذ خطوات أكثر تأثيراً في إطار الضغط على الاحتلال الإسرائيلي.

والنرويج، التي ساعدت في التوسط في اتفاقات أوسلو في التسعينيات، واحدة من أشد المنتقدين لإسرائيل والصراع الحالي. وفي وقت سابق من مايو/أيار، كانت من بين ثلاث دول أوروبية اعترفت بدولة فلسطين، وهو ما يسري بدءاً من اليوم 28 مايو.

استثمارات في 76 شركة إسرائيلية

وعلى الرغم من تواضع حجم استثمارات الصندوق النرويجي في إسرائيل، إلا أنه ينظر إليها بأهمية بالنظر إلى الكيان الاستثماري الضخم الذي يحظى باهتمام واسع في الأوساط الاستثمارية العالمية. ولا تشكل إسرائيل حالياً سوى 0,1% من أصول الصندوق، الذي يمتلك حصصا في 76 شركة إسرائيلية بقيمة إجمالية تبلغ 1,5 مليار دولار. وعقد الصندوق الذي تبلغ قيمته 1,7 تريليون دولار مؤتمراً مؤخراً مع بعض أبرز مديري الاستثمار في العالم بشأن تحسين استراتيجيات الاستثمار، وسط تصاعد ضغوط الناشطين والمطالبين بالمقاطعة بسحب الاستثمارات من إسرائيل.

حاول الصندوق العملاق، الذي يمتلك ما معدله 1,5% من كل شركة مساهمة عامة في العالم، أن ينأى بنفسه عن القضايا الجيوسياسية الكبرى خلال 28 عاماً من عمره، لكن مسؤولا نرويجيا قال، وفق ما نقلت صحيفة فاينشال تايمز البريطانية، إن «الضغوط تتزايد باستمرار.. ولا توجد طريقة لإرضاء الجميع.. إنه أمر صعب للغاية». وتقول النرويج إن صندوقها ليس أداة للسياسة الخارجية، بل مجرد مستثمر مالي. لكن السرعة التي جمدت بها أوسلو استثماراتها في روسيا عام 2022 في أعقاب اندلاع الحرب في أوكرانيا، فتحت الباب أمام محاولات الناشطين لإجبار الصندوق على الاستجابة لقضايا جيوسياسية أخرى أيضا. وبموجب نموذج حوكمة الشركات المعقد للصندوق، فإنه لا يتخذ مثل هذه القرارات من تلقاء نفسه. يقوم مجلس مستقل بفحص ما إذا كانت الشركات تنتهك المبادئ التوجيهية الأخلاقية للمؤسسة. وقد قام هذا المجلس بفحص الشركات العاملة في المناطق عن كثب، ونتيجة لذلك تم سحب الاستثمارات من تسع شركات إسرائيلية من قبل. لكن هناك معضلة حالياً؛ إذ يسيطر القلق على النظام النرويجي من ردة فعل الحلفاء، على رأسهم الولايات المتحدة التي تدعم إسرائيل، وفق ما نقل موقع «كالكاليست» الاقتصادي الإسرائيلي. وحقق الصندوق أرباحاً قياسية بلغت 2,22 تريليون كرونة (213 مليار دولار) في عام 2023، بدعم من عوائد قوية على استثماراته في أسهم التكنولوجيا. وتأسس الصندوق في التسعينيات لاستثمار فائض إيرادات قطاع النفط والغاز في النرويج. وحتى الآن، استثمر الصندوق الأموال في أكثر من 8500 شركة في 70 دولة حول العالم. وخلال عامي 2021 و2022 سحب الصندوق استثماراته من عدة شركات إسرائيلية لها أنشطة في المستوطنات بالضفة الغربية المحتلة وأنظمة تكنولوجية تستخدم في القمع. ويرى محللون أن العدوان الحالي على غزة يزيد الضغط على الصندوق لسحب المزيد من استثماراته، في ظل اتساع دائرة الانتقادات الدولية للانتهاكات الإسرائيلية واتهام قادة إسرائيل بارتكاب جرائم حرب. وأعلن كريم خان، المدعي العام للمحكمة الجنائية الدولية، الأسبوع الماضي، أن المحكمة تسعى لإصدار مذكرات اعتقال بحق رئيس الوزراء الإسرائيلي بنيامين نتنياهو ووزير الدفاع يوآف غالانت، وقد يكون لذلك تأثير على اقتصاد إسرائيل والتجارة والاستثمار مع الشركات الدولية، وفقاً لموقع «غلوبس» الإسرائيلي.

اتساع نطاق عزل إسرائيل

وإسرائيل منخرطة بعمق مع العالم من خلال التجارة والاستثمار والسفر، وكذلك من خلال العلاقات الثقافية والأكاديمية والعلمية. وتظهر قضية المحكمة الجنائية الدولية، التحديات التي تواجهها إسرائيل، في الوقت الذي تتعرض فيه حربها المستمرة منذ ثمانية أشهر في غزة لانتقادات دولية متزايدة. وقد حفزت هذه الانتقادات حركة شعبية في معظم أنحاء الغرب لعزل إسرائيل، ليس اقتصادياً فحسب، وإنما نفسياً ومعنوياً من خلال المقاطعة الأكاديمية والفنية، وفق تقرير لمجلة فورين بوليسي الأميركية. وتساءل التقرير بشأن إذا ما كانت مذكرات الاعتقال الصادرة عن المحكمة الجنائية الدولية ستعمل على تمكين الحملة المناهضة لإسرائيل من توسيع قاعدتها وهل ستقرر الشركات متعددة الجنسيات والمستثمرون الابتعاد، وهل ستفرض الحكومات عقوبات اقتصادية؟ وذكر أنه رغم صعوبة الإجابة على أي من هذه الأسئلة في الوقت الحالي، إلا أن ما يمكن قوله بقدر أكبر من اليقين هو أن إسرائيل أصبحت بالفعل أكثر عرضة حتى لأخف أشكال المقاطعة والعقوبات وسحب الاستثمارات من أي دولة أخرى. وأشارت «فورين بوليسي» إلى أنه رغم أن إسرائيل دولة غنية إلا أنها صغيرة، ولا يمكنها إنتاج معظم ما تحتاجه، سواء كان السيارات أو النفط اللازم لتشغيلها، أو فولاذ البناء، أو الهواتف الذكية. وتشكل التجارة الخارجية نسبة كبيرة تبلغ 61% من الناتج المحلي الإجمالي. وعمليات استبدال الواردات التي نفذتهما روسيا وإيران، وهما دولتان كبيرتان خاضعتان للعقوبات، والتي نجحت بدرجات متفاوتة بالنسبة لهما، لن تكون ناجحة بالنسبة لإسرائيل. كما أنه على مدى معظم سنوات العقد الماضي، تجاوز الاستثمار الأجنبي المباشر 4% من الناتج المحلي الإجمالي، وهو أعلى بكثير من متوسط المعدل بالنسبة لأعضاء منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية. وقطاع التكنولوجيا الفائقة، الذي كان محرك النمو الاقتصادي الإسرائيلي طوال الجزء الأكبر من عقدين من الزمن وأصبح علامتها التجارية، لا يمكن أن يوجد إلا كجزء من اقتصاد معولم. وعلى مدى السنوات الثلاث الماضية، شكل رأس المال الأجنبي ثلاثة أرباع إجمالي الاستثمار في الشركات الإسرائيلية الناشئة. وتركز شركات التكنولوجيا الإسرائيلية بالكامل على الأسواق الخارجية، ويتم تداول أكبرها في وول ستريت بالولايات المتحدة. وعندما هدد الرئيس الأميركي جو بايدن، في منتصف مايو الجاري، بوقف توريد بعض الأسلحة إلى إسرائيل إذا اجتاحت رفح، قال نتنياهو إن إسرائيل ستقاتل «بأظافرها»، مضيفاً «إذا كان علينا أن نقف وحدنا، فسوف نقف وحدنا»، لكنه وعد فارغ. وفق المجلة الأميركية، مشيرة إلى أنه على الرغم من ضخامة صناعة الأسلحة الإسرائيلية وتطورها التكنولوجي، فإنها لا تستطيع أبدا تلبية احتياجات إسرائيل من الأساسيات مثل الطائرات المقاتلة والغواصات والقنابل. والحرب ضد غزة، والتي التهمت كميات هائلة من الذخيرة التي زودتها بها الولايات المتحدة، لم تسفر إلا عن زيادة هذا الاعتماد. وإذا اتسعت الحرب إلى مواجهة مع حزب الله في لبنان، فسوف تحتاج إسرائيل إلى المزيد من الأسلحة الأميركية. وحتى المقاطعة الاقتصادية أو الأسلحة المحدودة من شأنها أن تشكل تهديداً خطيراً لإسرائيل.

وتظهر البيانات الرسمية الإسرائيلية أن المستثمرين الأجانب باعوا أسهما وسندات إسرائيلية خلال الأشهر السبعة الأولى للعدوان على غزة بقيمة 22 مليار شيكل (6 مليارات دولار).

احتجاج لطلاب من كلية لندن للاقتصاد يطالبون فيه بسحب الاستثمارات من إسرائيل، 14 مايو 2024 (Getty)

الاستثمارات الأجنبية تهوي 28,6%

هوت الاستثمارات الأجنبية المباشرة في إسرائيل بنهاية العام الماضي بنسبة 28,6%، لتصل إلى 16,4 مليار دولار، مقابل 23 مليار دولار في 2022، وفق بيانات صادرة عن الجهاز المركزي للإحصاء. وتعتبر الاستثمارات الأجنبية ضرورية للنمو والتنمية الاقتصادية، فهي توفر رأس المال والتكنولوجيات الجديدة. واعتبارا من عام 2019، أصبحت إسرائيل اقتصاداً خدمياً لافتاً، لكن في 2023، توقفت القفزة وشهدت إسرائيل انخفاضاً بنسبة 8% تقريبا في ميزان الخدمات.

اصول صندوق الثروة السيادي النرويجي تبلغ 1,7 تريليون دولار

صعود قياسي لعملة إيثريوم

نيويورك ـ **العربي الجديد**

قفز سعر عملة إيثريوم الرقمية إلى مستويات قياسية وسط اشتداد الرهان على تحقيقها مكاسب خلال الفترة المقبلة، بعد تحول مفاجئ في موقف الهيئات التنظيمية في الولايات المتحدة باتجاه السماح بتأسيس صناديق متداولة لهذه العملة في البورصة، رغم وجود شكوك بشأن قوة الطلب على هذه الصناديق. وسجلت ثاني أكبر عملة مشفرة حول العالم مكاسب بنسبة 26% خلال سبعة أيام حتى نهاية تعاملات الأحد الماضي، لتصل إلى 3900 دولار، وتشهد بذلك على اكبر ارتفاع أسبوعي لها منذ ازدهار سوق العملات المشفرة في عام 2021، وفق وكالة بلومبيرغ. وذكر كريس وستون، رئيس البحوث في شركة بيرستون غروب، في مذكرة: «ما زالت احتمالات إيثريوم تشير إلى الصعود، وتشكل أي تراجعات في أسعارها فرصة للشراء». وتعتبر إيثريوم أقل شهرة من بيتكوين التي يجري تداولها أخيراً عند نحو 68500 دولار، ما يؤدي إلى صعوبة تحليل إقبال المستثمرين على الاستثمار فيها. وزادت التكهنات حول ارتفاعها بعد الانطلاقة القياسية التي حققتها الصناديق المتداولة الفورية في عملة بيتكوين الأشهر عالمياً في الولايات المتحدة خلال يناير/كانون الثاني الماضي، حيث جمعت أصولاً بقيمة 59 مليار دولار.

امام إعلان يعرض رمز عملة بيتكوين في هونغ كونغ، 15 فبراير 2022 (Getty)

كوريا الجنوبية تتوقع نمو صادراتها

سوق نامداميون في العاصمة سيول، 21 يوليو 2020 (Getty)

سيول ـ **العربي الجديد**

تتوقع كوريا الجنوبية استمرار صادراتها في النمو، وسط الأداء القوي للرقائق الإلكترونية (أشباه الموصلات) والسيارات. وقال وزير التجارة جيونغ إن-كيو خلال اجتماع حكومي، أمس الاثنين، لاستعراض صادرات البلاد: «توسعت الصادرات إلى معظم المناطق في إبريل/نيسان الماضي، بما في ذلك الولايات المتحدة والصين وكتلة الآسيان». وأضاف: «من المتوقع أن يستمر هذا الاتجاه في مايو/أيار، مع تسجيل البلاد نمواً في الصادرات وفائضاً تجارياً». وجاء هذا التصريح بعد نمو الصادرات بنسبة 13,8% على أساس سنوي، لتصل إلى 56,2 مليار دولار الشهر الماضي، ليستمر النمو للشهر السابع على التوالي. وخلال الفترة من يناير/كانون الثاني إلى إبريل/نيسان، زادت الصادرات إلى 6 وجهات من أصل 9 وجهات رئيسية للتصدير، بما في ذلك الصادرات إلى الولايات المتحدة التي نمت بنسبة 17,7% خلال الفترة. وأرجعت الوزارة هذا النمو إلى الأداء القوي للرقائق الإلكترونية، مع مساهمة رئيسية من مجالات أخرى مثل السيارات والآلات والشاشات. وأضاف «جيونغ»، وفق ما نقلت وكالة يونهاب الكورية للأنباء، أن الحكومة ستواصل جهودها لتحقيق أداء غير مسبوق هذا العام. وكانت كوريا الجنوبية قد أعلنت، في وقت سابق، عن هدفها لتحقيق صادرات سنوية بقيمة 700 مليار دولار.

الصين تتوسع في التخلص من الدولار

بكين ـ **العربي الجديد**

تتوسع الصين في تقويض الدولار في معاملاتها، وأجرت تسوية أكثر من نصف مدفوعاتها باليوان، على مدار الأشهر القليلة الماضية. وفي عام 2023، تفوق اليوان على الدولار في المدفوعات والإيصالات عبر الحدود في الصين، ليواصل تقدمه اعتباراً من مارس/آذار 2024، حيث جرت تسوية 52,9% من المدفوعات الصينية من خلاله، بينما تمت تسوية 42,8% بالدولار، وفق تقرير نشره موقع «برايس أويل» الأميركي، نقلا عن نشرة «زيرو إيدج» المتخصصة في الشؤون الاقتصادية.

وكانت غالبية مدفوعات الصين عبر الحدود تجري تسويتها بالدولار منذ عام 2010، مثل مدفوعات العديد من البلدان، لكن اعتباراً من الربع الأول من العام الماضي 2023، لم يعد هذا هو الحال. وقال جولیان ويندلينج من «Visual Capitalist» إن شعبية العملة الصينية تزداد في المدفوعات محلياً وعالمياً. وفي الأشهر القليلة الأولى من عام 2010، كانت التسويات بالعملة الصينية تمثل أقل من 1% من مدفوعات الصين عبر الحدود، مقارنة بنحو 83% بالدولار. ومنذ ذلك الحين تردم الصين هذه الفجوة. وفي مارس/آذار 2023، تجاوزت حصة اليوان في تسويات الصين الدولار لأول مرة. ومنذ ذلك الحين، استمرت عملية إلغاء الدولرة في التسويات الدولية الصينية.

ووفقاً لبنك الاستثمار الأميركي غولدمان ساكس، فإن رغبة الأجانب المتزايدة في تداول الأصول المقومة باليوان ساهمت بشكل كبير في تراجع الدولار لصالح العملة الصينية. وفي أوائل العام الماضي أيضاً، أعلنت البرازيل والأرجنتين أنهما ستبدآن في السماح بالتسويات التجارية باليوان. وإذا استمر تسوية المعاملات العالمية باليوان في الصعود، فإن قبضة الدولار على التجارة الدولية قد تتضاءل بمرور الوقت. وتأثيرات تراجع هيمنة الدولار معقدة، وتمتد إلى الأصول المالية الأميركية، كما تقلص قوة فعالية العقوبات الغربية. ورغم زيادة الاعتماد على اليوان في المدفوعات الدولية، إلا أن التخلص الكامل من الدولار في الاقتصاد العالمي على المدى القريب أو المتوسط أمر غير مرجّح، وفق التقرير.

وتوسع إجمالي واردات وصادرات السلع في الصين باليوان بنسبة 0,2% على أساس سنوي العام الماضي، حسبما أظهرت بيانات رسمية صادرة عن الهيئة العامة للجمارك في يناير/كانون الثاني الماضي. وأشارت الهيئة، وفق وكالة شينخوا إلى أنه في عام 2023، بلغ حجم التجارة الخارجية للبلاد 41,76 تريليون يوان (حوالي 5,87 تريليونات دولار).

تحصي مبالغ من اليوان في بنك جنوب غرب الصين، مارس 2010 (فرانس برس)

رؤية

سباق عالمي على إنتاج الرقائق الإلكترونية... أين العرب؟

احمد ذكر الله

كانت أزمة أشباه الموصلات، أو ما يعرف بالرقائق الإلكترونية، من أهم تداعيات الإغلاق الذي سببه انتشار فيروس كورونا بنهاية عام 2020، وقد تسببت في إغلاق العديد من المصانع العالمية الكبرى لبعض الوقت، خاصة أن هذه الشريحة الصغيرة التي لا يتجاوز سعرها دولارا أو اثنين فقط تعد مكونا ضروريا في جميع أنواع الأجهزة والمعدات، من الحواسيب والهواتف الذكية إلى المعدات الطبية، ولها الكثير من الاستخدامات في السيارات والمركبات ذاتية الدفع، وهو الأمر الذي أكسب أزمتها زخما عالميا باعتبار أنها تدخل كذلك في إنتاج الأسلحة والمعدات العسكرية، بداية من الأسلحة التقليدية إلى الصواريخ عابرة القارات. وعلى الرغم من كون هذه الرقائق أصغر منتج في العالم، حيث لا يتعدى حجمها 5 نانومتر، إلا أنها الأكثر طلباً في عصر الثورة الصناعية الرابعة، وتخوض الدول سباقاً محموماً في تمويل صناعتها ودعم إنتاجها للتحكم في سلاسل توريدها وتقليل الاعتماد على المصادر الخارجية، التي يمكن أن تتعطل في حال انتشار الأوبئة أو التوترات الدولية أو الحروب كما حدث سابقا، خاصة بعد ارتفاع الطلب عليها بنسبة تزيد عن 10% بشكل سنوي خلال السنوات الأخيرة، الأمر الذي تكامل مع أزمات سلاسل الإمداد والتوريد التي أعقبت أزمة كورونا وكذلك مع اندلاع الحرب الروسية الأوكرانية ليزيد من اهتمام الدول الكبرى بهذه الصناعة. ومنذ عام 2020، بدأت واشنطن في فرض قيود على تصدير الشركات الأميركية تكنولوجيا الرقائق إلى بكين، واتفقت مع حلفائها في أوروبا ومع كوريا الجنوبية واليابان وتايوان، على تقليل تعاونهم مع الصين في هذا المجال، وفي مطلع إبريل/نيسان الماضي قامت إدارة بايدن بمراجعة القواعد التي تهدف إلى عرقلة وصول الصين إلى رقائق الذكاء الاصطناعي وأدوات صنع الرقائق الأميركية، كجزء من جهد أكبر لتقييد صناعة الرقائق في بكين بسبب مخاوف الأمن القومي. أمر علق عليه متحدث باسم وزارة التجارة الصينية بالقول إن الولايات المتحدة وسعت مفهوم الأمن القومي، وراجعت القواعد بشكل تعسفي، وشددت إجراءات الرقابة، وأن ذلك لم يؤدِّ فقط إلى وضع المزيد من العقبات وفرض عبء امتثال أكبر على الشركات الصينية والأميركية التي ترغب في العمل معاً اقتصادياً وتجارياً بشكل طبيعي، لكنه خلق أيضاً قدراً كبيراً من عدم اليقين بالنسبة لصناعة أشباه الموصلات العالمية. عموماً يمكن القول إنه في ظل الصراع على امتلاك التكنولوجيا المصنّعة للرقائق الإلكترونية، تتوسع الآن ما يشبه التحالفات بين فريق من الدول تقوده الولايات المتحدة، وآخر تقوده الصين، سعيا لانفراد كل فريق بهذه التكنولوجيا التي يمكن وصف من يسيطر عليها بأنه سيكون «الأقوى في التاريخ» خلال الفترة المقبلة.

تعويلات سخية لبناء مصانع جديدة

طبقا لبيانات رابطة تصنيع أشباه الموصلات وشركة «بوسطن كونسالتينغ غروب» الأميركية فإن الولايات المتحدة تخطط لمضاعفة إنتاجها ثلاث مرات للاستحواذ على 28% من الإنتاج بحلول عام 2032، كما كشفت الدراسات أن نصيب الولايات المتحدة من هذه الصناعة كان سينكمش إلى 8% لولا تطبيق برامج تمويل حكومية مثل قانون الرقائق والعلوم الصادر في العام 2022. وقد خصص القانون 39 مليار دولار من المنح، علاوة على 75 مليار دولار من القروض وضمانات القروض، و25% من الإعفاءات الضريبية، بهدف إقناع الشركات ببناء مصانع على الأراضي الأميركية، وكنتيجة لهذا القانون تعهدت الثلاث شركات الأكبر عالميا في تصنيع الرقائق بإقامة مصانع لها على الأراضي الأميركية، وهي شركات «تايوان سيميكونداكتور مانوفاكتشورينغ» و«سامسونغ إلكترونيكس» و«إنتل». ولم تكن الولايات المتحدة الدولة الوحيدة التي تعمل على تعظيم تطلعاتها في مجال تصنيع الرقائق، إذ تقوم الصين ببناء نحو 31 منشأة جديدة تعمل بنهاية العام الجاري 2024 خاصة بأجزاء من سلاسل توريد الرقائق، كما قررت الصين أيضا جمع أكثر من 27 مليار دولار لإنشاء أكبر صندوق للرقائق في البلاد، في خطوة لتسريع تطوير التقنيات المتطورة لمواجهة القيود الأميركية المتزايدة في المجال. وفي ذات الإطار أعلن وزير المالية الكوري الجنوبي أن بلاده تعد برنامجاً لتوفير أكثر من 10 تريليونات وون (7,3 مليارات دولار) لتعزيز صناعة أشباه الموصلات المحورية في البلاد، وتسعى كوريا التي تعد من أكبر منتجي رقائق الذاكرة في العالم، للهيمنة في هذا المجال من خلال استثمار 470 مليار دولار في مجموعة ضخمة من مصانع أشباه الموصلات، ولدعم الخطة، اقترحت الحكومة تدابير تشمل حوافز ضريبية للاستثمارات. وخصصت اليابان مؤخراً نحو خمسة تريليونات ين (33 مليار دولار) لإنعاش صناعة الرقائق لديها، وذلك في محاولة لاستعادة بريق الصناعة التي كانت تهيمن عليها لمدة أربعة عقود سابقة بإنتاج نصف الإنتاج العالمي، وقد انخفض هذا الرقم مؤخراً إلى أقل من 10% فقط.

العالم العربي يلهث وراء الخدمات

اعتبرت الدول الصناعية الكبرى صناعة أشباه الموصلات ضمن أولويات الأمن القومي، وأنفقت بسخاء، على عمليات البحث والتطوير والتصنيع، وقدمت الحوافز المغرية لجذب المصانع الكبرى لإنشاء فروع على أراضيها، وللأسف لا تزال الدول العربية ينصب اهتمامها التنموي بصورة رئيسية على قطاع الخدمات خاصة النقل والسياحة، وذلك على الرغم من امتلاك دول المنطقة المكونات الأساسية اللازمة لهذه الصناعة الإستراتيجية من رؤوس الأموال والخبرات الفنية والتكنولوجية وحتى الرمال البيضاء والعناصر الأرضية العناصر الرئيسية في التصنيع. وضعت بعض الدول العربية لنفسها خططا طموحة للتطوير التنموي والكثير منها لا ينقصها رأس المال وبإمكانها الاستفادة من حالة التجاذب الحاد بين الصين والولايات المتحدة، وكذلك استثمار علاقاتها المتميزة مع بلدان شرق آسيا في جذب مصنع أو أكثر للبلاد العربية في أولوية استراتيجية لإعادة التموضع في المرحلة القادمة. حان الوقت لتمتلك الدول العربية، خاصة النفطية منها، استراتيجية وطنية للتصنيع، يكون في القلب منها بضع صناعات استراتيجية متطورة اعتمادا على توافر رأس المال، مع تبني أطر متكاملة لتلك الصناعات مثل بناء قاعدة تعليمية وبحثية خادمة لتلك الصناعات وتطويرها، مع تكثيف العلاقات التسويقية اللازمة لشغل الحصص السوقية الكافية لاستيعاب ذلك الإنتاج، وبهذا فقط ستمتلك بدائل حقيقية لأموال ونفوذ النفط بما يحافظ على مكانها ومكانتها حاليا ومستقبلا.